



caec^{2nd}
CONFERENCE

وقائع المؤتمر العلمي الثاني

لكلية الإدارة والاقتصاد جامعة دهوك

تحت عنوان

(نحو بيئة مستدامة واعدة من خلال تمكين وتبني
تقنيات الدفع الإلكتروني وتعزيز الشمول المالي)

برعاية



CBI IQ



UOD.AC



caec.uod.ac
caec.conference@uod.ac

أثر الشمول المالي في تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة في محافظة دهوك لعام (2025): دراسة ميدانية في ظل التحديات والمعوقات

م.م. سركار اسماعيل حسو
جامعة دهوك/ كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم
الاقتصاد
Sarkar.haso@uod.ac

أ.م. د. دلمان خوشفي رمضان شرفاني
جامعة دهوك/ كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم
الاقتصاد
dilman.khoshavy@uod.ac

م.م. نهفين خالد أحمد خالد
وزارة التربية / التربية العامة /
محافظة دهوك
aveen76.alqasm@gmail.com

المستخلص

يسعى هذا البحث إلى بيان "أثر الشمول المالي في تعزيز مكانة المرأة من الناحية الاقتصادية في محافظة دهوك" لعام (2025)، وذلك من خلال التحليل الميداني للواقع الاقتصادي والاجتماعي للمرأة، وأيضاً التحديات التي تواجه المرأة للحيلولة دون وصولها إلى الأهداف المرجوة، ويركز هذا البحث مدى استفادة المرأة من الخدمات المالية الرسمية مثل: الحسابات المصرفية، الادخار، القروض، والتأمين، ودور هذه الخدمات في تحسين القدرة الاقتصادية للمرأة وتعزيز استقلاليتها.

اعتمد البحث المنهجية الكمية والتي تعتمد بدورها على تصميم اسبانية ميدانية حيث تم توزيعها على عينة من النساء النشطة اقتصادياً في محافظة دهوك، مع تحليل النتائج باستخدام أدوات احصائية لتقييم الارتباط بين مؤشرات الشمول المالي ومتغيرات التمكين الاقتصادي، مثل: القدرة على اتخاذ القرار المالي، والمشاركة في الجوانب التي تتعلق بالانشطة الإنتاجية، وتحقيق الدخل المستقل.

أظهرت النتائج التي تم الوصول إليها عن وجود علاقة موجبة ذات دلالة احصائية بين الشمول المالي وتمكين الاقتصادي للمرأة، ولكن تبين أن هناك عدة تحديات تحد من فاعلية هذا التأثير، من بينها العوائق الثقافية، وانخفاض الوعي المالي، وأيضاً هناك صعوبة للوصول إلى الخدمات المصرفية في بعض المناطق، واقترح البحث ضرورة تبني سياسات مالية أكثر شمولاً لإزالة هذه المعوقات لدى النساء، وأيضاً تكثيف برامج الوعي المالي، إلى جانب تعزيز البنية التحتية المالية في محافظة دهوك.

وحاول البحث تسليط الضوء على أهمية تعزيز الشمول المالي بصفتها أداة فاعلة لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، لا سيما تمكين المرأة وتوسيع نطاق مشاركتها في الاقتصاد المحلي.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي، التمكين الاقتصادي للمرأة، التنمية الاقتصادية.

المقدمة:

في ظل التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة، أصبح الشمول المالي أحد المحاور الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، خاصة في المجتمعات التي تسعى لزيادة مشاركة الفئات المهمشة في العملية الاقتصادية ويعد تمكين المرأة اقتصادياً من أبرز أهداف التنمية، لما له من تأثير مباشر على تحسين مستوى المعيشة وتعزيز الاستقرار الاجتماعي. وفي هذا السياق، يشير الشمول المالي إلى قدرة الأفراد، لا سيما النساء على الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية كالحسابات المصرفية، القروض، وخدمات الادخار، وهي أدوات يمكن أن تساهم في تحسين فرص العمل، وزيادة الدخل، والاستقلال

المالي، إلا أن العديد من النساء في محافظة دهوك ما زلن يواجهون تحديات في الاستفادة من هذه الخدمات نتيجة لعوامل اقتصادية اجتماعية وثقافية. ومن هنا تنبع أهمية دراسة العلاقة بين الشمول المالي وتمكين المرأة اقتصادياً، بهدف التعرف على مستوى استفادتهما من الخدمات المالية ومدى تأثير ذلك على قدرتها على إدارة مشاريع أو الحصول على دخل مستقل، أو المساهمة في النشاط الاقتصادي.

المبحث الأول: منهجية البحث والدراسات السابقة

أولاً: منهجية البحث

1. مشكلة البحث

على الرغم من الجهود المبذولة من قبل المؤسسات المالية والجهات ذات العلاقة لتعزيز الشمول المالي، إلا أنّ شريحة واسعة من النساء في محافظة دهوك ما زلن يعانين من ضعف فرص الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية، وهو ما يشكل عائقاً أمام تعزيز دورهن الاقتصادي، ويحدّ من قدرتهن على تحقيق الاستفادة المثلى من الإمكانيات المتاحة لهن. وبناءً على ذلك تتحدد مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

أ- ما مدى إسهام الشمول المالي في تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة في محافظة دهوك؟

ب- ما هي التحديات والمعوقات الرئيسة التي تحدّ من استفادة المرأة من أبعاد الشمول المالي؟

2. هدف البحث

هدف البحث هو قياس أثر الشمول المالي على التمكين الاقتصادي للمرأة في محافظة دهوك وبيان الارتباط بينهما، إضافة إلى تحديد المعوقات التي تحد من استفادتهما من الخدمات المالية.

3. أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا البحث فيما يلي :

تتجلى أهمية هذا البحث في كونه يسعى إلى معالجة أحد الموضوعات الحيوية المتمثلة في علاقة الشمول المالي بالتمكين الاقتصادي للمرأة، ولا سيما في محافظة دهوك التي ما زالت تواجه تحديات في هذا المجال. كما تبرز أهميته في تقديم مؤشرات علمية يمكن أن تُسهم في صياغة سياسات واستراتيجيات أكثر فاعلية لزيادة استفادة النساء من الخدمات المالية وتعزيز دورهن في التنمية الاقتصادية.

4. فرضية البحث

وقد اعتمد البحث على فرضيتين أساسيتين مفادهما:

- توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين تعزيز مستويات الشمول المالي والتمكين الاقتصادي للمرأة.
- هناك علاقة سلبية بين التحديات والمعوقات لتطبيق أبعاد الشمول المالي ومدى مساهمته في التمكين الاقتصادي للمرأة في محافظة دهوك.

5. منهج البحث

تم استخدام المنهج الاستقرائي، بأسلوب التحليل الوصفي، مع استخدام الأدوات الكمية لبيان العلاقة بين الشمول المالي والتمكين الاقتصادي للمرأة في كل أرجاء محافظة دهوك.

6. مجتمع البحث هي مجموعة من النساء في الفئة العمرية النشطة اقتصادياً (18-60) في محافظة دهوك.

7. حدود البحث:

تتمثل الحدود المكانية للبحث بمحافظة دهوك بكافة أقصيتها أما الحدود الزمانية فتقتصر على سنة 2025.

8. أدوات جمع البيانات:

اعتمد البحث على أداة أستمارة الاستبانة في جمع البيانات حيث تم توزيعها على عينة من النساء في محافظة دهوك، وذلك لكونها من الأدوات الملائمة لطبيعة البحث، وبسبب عدم توفر البيانات حول موضوع البحث حيث تتيح هذا الأداة الحصول على بيانات كمية دقيقة تعكس آراء المبحوثات حول موضوع البحث

ثانياً: الدراسات السابقة

1. دراسة Ashraf, Karlan & Yin في عام 2010 قام الباحثون بمحاولة اختبار أثر منتج ادخار مقيد (Commitment Savings) على تمكين المرأة في دولة (الفلبين)، اعتمد الدراسة على تجربة ميدانية محكمة (RCT) تمت على مجموعة من زبائن أحد المصارف المجتمعية، يتمثل المتغير المستقل في إمكانية الوصول إلى حساب ادخار تديره المرأة بشكل مقيد، بينما شمل المتغير التابع مؤشرات تتعلق بقدرتها على اتخاذ القرار داخل الأسرة ونمط المشتريات. أظهرت النتائج أن امتلاك النساء لحساب الادخار المقيد عزز من دورهن في اتخاذ القرار، وزاد من الاتفاق على السلع الموجهة لاحتياجات النساء، وهو ما يعكس أثراً إيجابياً للشمول المالي على التمكين الاسري والاقتصادي للمرأة.

2. دراسة Dupas, Karlan, Robinson & Ubfal في عام (2018)، حيث سعت هذه الدراسة إلى قياس تأثير توسيع الوصول على الحسابات المصرفية الأساسية على السلوك المالي والنتائج الاقتصادية في ثلاث دول هي مالاوي وتشيلي وأوغندا، استند الباحثون منهجية التجارب الحلقية العشوائية، حيث تم تقديم عروض لفتح حسابات مجانية للأفراد ومتابعهم على مدى سنتين، مثلت المعالجة امتلاك الحساب المصرفي، بينما شملت المتغير التابع مستوى الدخل والادخار وتحسن المعيشة، أظهرت النتائج أن مجرد إتاحة الحسابات لم يكن كافياً لإحداث تغير ملحوظ، إذ أن قلة من الأفراد استخدموا الحسابات بشكل فعال، مما يشير إلى أن الشمول المالي يحتاج إلى استراتيجيات تعزز الاستخدام وليس مجرد التوفير.

3. دراسة Women's World Banking في عام (2021) ركزت على تحديد العوامل الممكنة للشمول المالي للنساء وعلاقتها بالتمكين الاقتصادي في عدد من الدول خلال فترة زمنية (2011-2017). اعتمد الباحثون على تجميع بيانات من 14 قاعدة دولية تضمنت (58) مؤشراً متعلقاً بالسياسات، مثل الميراث والمساواة في الملكية، التميز الانتمائي، حقوق العمل، إضافة إلى الفجوة الرقمية بين الجنسين، اعتمدت الدراسة منهجية النمذجة الإحصائية في أبعاد مقطعية وطولية. اشارت النتائج إلى أن التمكين الاقتصادي للمرأة كان أكثر قدرة على التنبؤ بالشمول المالي مقارنة بالعكس، كما كانت أهمية السياسات القانونية والبنية الرقمية بارزة في تعزيز الشمول المالي للنساء.

4. دراسة Jedi في عام (2022) بحثت هذه الدراسة العلاقة بين تمكين المرأة اقتصادياً ومؤشرات الشمول المالي في العراق خلال المدة ما بين (2011-2021)، ارتكزت الدراسة على بيانات ثانوية مستمدة من قاعدة Global

Findex، وتم تحليلها باستخدام منهج تحليلي وصفي، مثلت متغير الشمول المالي امتلاك الحسابات المصرفية، الاقتراض والإدخار من القطاع الرسمي، التحويلات واستلام الأجور، فيما تمثل التمكين الاقتصادي بمشاركة النساء في أسواق العمل، توصلت النتائج إلى أن مشاركة المرأة في المجتمع العراقي في سوق العمل ما تزال محدودة، لكن ابعاد ومؤشرات الشمول المالي أظهرت علاقة إيجابية قوية مع التمكين الاقتصادي، وأوصت الدراسة بتوسيع الخدمات المالية الرقمية وتسهيل الائتمان للمرأة.

5. دراسة Adera & Abdisa في عام (2023) سعت إلى قياس أثر الشمول المالي على التمكين الاقتصادي للنساء في دولة إثيوبيا. اعتمد الباحثان على بيانات مسح (DHS) الخاصة بالنساء واستخدما منهجية (Endogenous Switching Regression) مدعومة بادوات (IV) لقياس الاثر السببي، تضمن المتغير المستقل مؤشرات الشمول المالي مثل القدرة على الحصول على القروض وامتلاك الحسابات المصرفية، في حين شمل المتغير التابع أبعاد التمكين الاقتصادي للمرأة. بينت النتائج وجود أثر إيجابي ومعنوي للشمول المالي على التمكين الاقتصادي للمرأة، مما يعزز أهمية السياسات الداعمة للمرأة وتوسيع الشمول المالي الرقمي كأداة لتعزيز مشاركتهم في الاقتصاد الوطني.

6. دراسة Haushofer, Roth, Shapiro & Tavneet في عام (2025) اختبرت أثر تزويد رائدات الأعمال الصغيرات في دولة تنزانيا بحسابات مالية عبر الهاتف النقال مدعومة بخدمات ائتمان وادخار صغيرة الحجم اعتمدت الدراسة على تجربة ميدانية عشوائية أجريت في مدينة (دار السلام)، حيث مثل المتغير المستقل إمكانية الوصول إلى الحسابات المصرفية الرقمية وحوافز استخدامها، بينما شمل المتغير التابع المدخرات، الأرباح، النفوذ داخل الأسرة، والمواقف الجندرية. أظهرت النتائج تحسناً ملحوظاً في مستوى الأرباح والإدخار لدى المرأة، مع مؤشرات إيجابية على مستوى العلاقات الأسرية وتغير بعض المعايير الجندرية. وهو ما يؤكد أهمية الخدمات المالية الرقمية القابلة للاستخدام في تمكين النساء اقتصادياً.

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من حيث منهجها البحثي وطبيعتها، إذ تعد دراسة ميدانية استندت إلى جمع البيانات الأولية بواسطة استبانة وزعت على عينة من النساء في (محافظة دهوك) خلال سنة 2025 مما يمنحها خصوصية في التركيز على الواقع المحلي المعاصر للمرأة في المحافظة، ويكمن أهمية هذا الاختلاف في أن هذه الدراسة توفر بيانات ميدانية حديثة تساهم في سد فجوة معرفية حول مستوا لتمكين الاقتصادي للمرأة والشمول المالي في المنطقة، كما تساعد في تقديم مقترحات مبنية على أدلة مباشرة وواقعية.

المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث

1. مفهوم الشمول المالي:

الشمول المالي تعني تمكين الشركات والأفراد من الوصول إلى خدمات مالية ومنتجات بأسعار معقولة، ويشمل ذلك الاحتياجات اليومية مثل المدفوعات والمعاملات بالإضافة إلى منتجات الادخار والقروض وتسهيلات الائتمان وخدمات التأمين والأهم من ذلك، يجب تقييم هذه الخدمات بطريقة مسؤولة ومستدامة. (البنك الدولي، 2022)، وعرف (صندوق النقد الدولي 2020) بأنه مفهوم متعدد الأوجه يتجاوز مجرد إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية ليشمل أبعاداً جوهرية أخرى، وتتضمن هذه الأبعاد القدرة على تحمل تكلفة هذه الخدمات وبالإضافة إلى مستوى الوعي والمعرفة بالمنتجات المالية المتاحة، والتالي لا يقتصر الشمول المالي على توفير الخدمات، بل يمتد ليشمل ضمان استفادة المؤسسات والأفراد منها

بشكل أكثر فعالية ومستدامة. وذكر SOAS إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها إلى قدرة الأفراد على الاستفادة من مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات المالية الهادفة للربح، تشمل هذه الخدمات التأمين والودائع والائتمان والمدفوعات والادخار (Reis, 2021, 8). وفي سياق ورشه عمل عقدها البنك المركزي العراقي تم تعريف الشمول المالي على أنه توفير الخدمات المالية بتكلفة بسيطة للشركات ولجميع الأفراد. (البنك المركزي العراقي، 2025) وهي تستند على هذا المفهوم بالأبعاد الأساسية مثل الوصول إلى الحسابات المصرفية والتي تتضمن تسهيل فتح الحسابات الجارية والتوفير مما يتيح للشركات والأفراد إمكانية إدارة أموالهم بشكل آمن ومنظم. والتأمين يضمن هذا البعد توفير منتجات متنوعة وبأسعار مقبولة، والتي تشمل التأمين على الصحة والممتلكات وعلى الحياة، بهدف تعزيز الحماية المالية ضد المخاطر المحتملة. والتمويل التي توفر خيارات ائتمانية وتمويلية متنوعة ومناسبة للاحتياجات المختلفة للشركات والأفراد، بما في ذلك القروض متناهية الصغر والمتوسطة وذلك بهدف دعم الأنشطة الاقتصادية. والخدمات الرقمية أي التحويلات والمدفوعات وتشمل يتطلب توفير أدوات دفع. هذه الأبعاد متكاملة للشمول المالي تساعد في تعزيز الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي وتمكين الفئات المهمشة من الاندماج في النظام المالي الرسمي بشكل مباشر (Persaud & Thaffe, 2023: 2)

1.2 أهمية الشمول المالي:

يعد الشمول المالي ركيزة أساسية لتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في العصر الرقمي إذ تبرز أهميتها في اتجاهات متكاملة تدعم تمكين المؤسسات والأفراد، وتدفع عجلة النمو الاقتصادي بالكامل وتعزيز الاستقرار المالي والتفاوت الاجتماعي للحد من الفقر. ويمكن توضيحها بشكل أكثر فيما يلي:

- تحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ 17: إذ أدرجت منظمة الأمم المتحدة الشمول المالي كعامل أساسي لتحقيق سبعة عشر من أهدافها التنمية المستدامة منها تعزيز النمو الاقتصادي الكامل وتحقيق المساواة بين الجنسين والقضاء على الفقر، فكلما زادت قدرة الأفراد على الوصول إلى الخدمات المالية يؤدي إلى زيادة فرصهم في تحسين حياتهم والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة للأجيال المستقبل. (منظمة الأمم المتحدة، 2025)
- تعزيز التنمية الاقتصادية فان الشمول المالي يتيح لجميع شرائح المجتمع، بما في ذلك الفئات المهمشة وذوي الدخل المحدود إلى الوصول للخدمات المالية الرسمية مثل خدمات الدفع الإلكتروني والتأمين والقروض الحسابات المصرفية هذا الوصول يحفز النشاط الاقتصادي، ويمكن الشركات المتوسطة والصغيرة والأفراد من الاستثمار وخلق فرص عمل وتوسيع أعمالهم، مما يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة نتيجة لزيادة الناتج المحلي الإجمالي. (سعدوني، 2018، 30)
- إضافة إلى دعم المشروعات المتوسطة والصغيرة تنهض بدور بالغ الأهمية في الاقتصاد إذ تشكل غالبية الشركات باستيعاب نسبة كبيرة من القوى العاملة وهذا يسهل الشمول المالي لهذه المشروعات الحصول على التمويل اللازم للتوسع والنمو، مما يؤدي إلى خلق وظائف بتنوع الاقتصاد وزيادة مرونة في مواجهة

الازمات، كما ينعكس دعم هذه المشاريع المتوسطة والصغيرة ايجابياً على الاقتصاد الكلي من خلال تحسين التنافس لزيادة الإنتاجية. (صندوق النقد الدولي، 2021)

- وتمكين الفئات المهمشة والشباب والمرأة اذ يعد الشمول المالي أداة قوية لمكين الشباب والمرأة الذين يواجهون تحديات كبيرة في الوصول الى الخدمات المالية، اذ تمكينهم من فتح حساب مصرفي والحصول على التمويل يعزز استقلاليتهم الاقتصادي، وهذا بدوره يزيد من مشاركتهم في سوق العمل بشكل أسهل، ويزيد من دخل الافراد والمجتمع ككل، كما يساهم الشمول المالي في تقليل الفجوة بين الجنسين في مجالات الاجتماعية والاقتصادية. (عوض، 2021، 34)

- تحسين توزيع الدخل والحد من الفقر اذ يعد الشمول المالي أداة فعالة لتخفيض الفقر فهو يمكن الافراد من الادخار الأموال بشكل أفضل والحصول على تمويل لمشاريع الصغيرة للاستثمار، والاستفادة من خدمات التأمين التي تقلل من مخاطر مالية، ايضاً تساهم في إعادة توزيع الدخل عبر تمكين الفئات الهشة او الأقل حظاً من الوصول الى مصدر التمويل مما يقلل الفجوة بين الطبقتين ذات الدخل الأدنى والدخل الأعلى وتعزز المساواة الاجتماعية. (الشريف، مدور محمد، 2024، 79)

- مساندة التحول الرقمي وتطور التكنولوجيا والابتكار المالية فقد أصبح محفزاً للتحول الرقمي في القطاعات العامة والمالية بشكل خاص، اذ يساعد على استخدام المحافظ الرقمية للمعاملات المالية وسائل الدفع الالكترونية، مما يزيد من كفاءة الخدمات ويقلل التكاليف، يعزز الشفافية المالية ويعكس بشكل إيجابي على الاقتصاد المحلي (Fin Dev, 2025).

تمكين الاستقرار الاجتماعي والمالي اذ ويدعم الاستقرار الاجتماعي بتقليل التهميش المالي ويعزز توسع قاعدة العملاء في القطاعات المصرفية باستقرار السيولة والودائع ويقلل المخاطر الأنظمة، كما تساهم في تحقيق الاستقرار المالي من خلال جمع شرائح واسعة من المجتمع في نظام مالي بشكل رسمي وهذا يقلل الاعتماد على الفروع غير رسمية وامنة وتكون مكلفة. (عوض، 2021: 34)

يظهر مما سبق بان الشمول المالي ليس فقط هدف اقتصادي وانما هو استراتيجية كاملة لتحقيق الاستقرار المالي والمساواة الاجتماعية وتحقيق اهداف التنمية والمستدامة لتمكين جميع الشركات وافراد المجتمع من مشاركة فعلية في الاقتصاد الرسمي بشكل مباشر.

3.1 أبعاد الشمور المالي

تتضمن أبعاد الشمول المالي مجموعة من العناصر الأساسية مثل سهولة الوصول إلى الخدمات المالية، وتنوع المنتجات المالية المتاحة، ومستوى الاستخدام الفعلي لتلك الخدمات. فهذه الأبعاد تشكل الإطار الذي يُمكن الأفراد، ولا سيما النساء، من الانخراط في النظام المالي الرسمي بشكل أكثر فاعلية. (World Bank, 2018: 24)

4.1 معوقات الشمول المالي

تواجه النساء في العديد من المجتمعات معوقات تحدّ من استفادتهن من الشمول المالي، أبرزها ضعف الثقافة المالية، وغياب الضمانات، إضافة إلى القيود الاجتماعية والثقافية التي تعيق فتح الحسابات المصرفية أو الحصول على التمويل (Demirgüç-Kunt et al., 2022: 57).

5.1 مؤشرات الشمول المالي

يقاس الشمول المالي من خلال مؤشرات كمية مثل نسبة السكان الذين يمتلكون حسابات مصرفية، ومعدل استخدام القروض والادخار الرسمي، وانتشار القنوات الرقمية للخدمات المالية. وتساعد هذه المؤشرات في تقييم مدى شمولية النظام المالي (OECD, 2020: 33).

6.1 عيوب مؤشرات الشمول المالي

رغم أهمية المؤشرات في قياس الشمول المالي، إلا أنها لا تعكس دائماً الاستخدام الفعلي أو جودة الخدمات المقدمة. فامتلاك الحسابات المصرفية لا يعني بالضرورة استخدامها بشكل منتظم أو فعال، مما يقلل من دقة هذه المؤشرات (Sarma, 2012: 141).

2. التمكين الاقتصادي للمرأة

التمكين الاقتصادي للمرأة تشير إلى قدرة النساء على المشاركة الفعالة في النشاط الاقتصادي واتخاذ القرارات المتعلقة بالموارد المالية والاستفادة منها بشكل مستقل، بما يشمل الوصول إلى التعليم والتدريب والائتمان، والأسواق، وفرص العمل وحتى اتخاذ القرارات الاقتصادية داخل الأسرة والمجتمع (Kabeer, 1999) كما يعكس التمكين الاقتصادي قدرة المرأة على التحكم في مواردها وزيادة دخلها مما يساهم في تحسين مستوى المعيشة وتوسيع دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يعتبر التمكين الاقتصادي عنصراً أساسياً لتحقيق المساواة بين الجنسين وتقليل الفقر، ويؤثر بشكل مباشر على تحسين نوعية الحياة للفرد والأسرة والمجتمع بشكل عام.

تتضافر الجهود في العراق وعديد من المنظمات المحلية والدولية الى تعزيز الشمول المالي والتمكين الاقتصادي للمرأة وهي جزء من استراتيجية كاملة هدفها الى دمج المرأة مع الاقتصاد لمواجهة التحديات السلبية التي تعترضها. بصدد هذه الجهود يظهر البنك المركزي العراقي انطلاق استراتيجية للشمول المالي للفترة (2025-2029). وتبرز أهمية هذه الاستراتيجية تمكين المرأة وأهميتها في استخدام أدوات الشمول المالي، وتطوير البنية التحتية الرقمية، تنفيذها بالشراكة مع منظمات الوكالة الألمانية للتعاون الإنمائي وصندوق النقد العربي والبنك الدولي، مما يساهم في الاستفادة من خبراتهم لنجاح الاستراتيجية. (البنك المركزي العراقي، 2025) الى جانب ذلك يقدم التحالف العلمي يقوم التحالف العالمي للشمول المالي بالتوصيات منها بتشجيع على تحفيز إدارة المرأة في القطاع المالي وبناء سياسات محلية تعمل على تقليص الفجوة بين المرأة والرجال ويعزز هذا دور المرأة في اتخاذ القرارات وصياغة السياسات المالية على مستوى أكثر. (AFI, 2025) وعلى صعيد العالمي دور منظمة الأمم المتحدة في قسم هيئة الأمم المتحدة للمرأة تدعم خطط لتمكين المرأة اقتصادياً من خلال تقديم التدريب المخصص في مجال إدارة الاعمال وتسهيل وصول الى تمويل، كما يساعد منظمة العمل الدولية في العراق بتنفيذ برامج دعم مالي

وتدريب مهني موجه للمرأة بهدف زيادة فرص العمل ومشاركتهم في السوق. (United Nations Iraq, 2025) ولا يقتصر ذلك على صعيد المحلي والدولي بل تمتد ليشمل الفعاليات الشمول المالي وبرعاية البنك المركزي العراقي في جميع محافظات العراق ويشمل ايضاً جامعات إقليم كوردستان- العراق بعقد المؤتمرات في جامعة سليمانية وجامعة دهوك، وجامعة دهوك التقنية بهدف نشر الثقافة المالية بين فئات مختلفة بشكل عام والمرأة بشكل خاص، يساعدهم في بناء جيل واعياً وتمكينهم من استخدام الخدمات المالية الرقمية. (البنك المركزي العراقي، 2025)

لتحليل دقيق للتمكين الاقتصادي للمرأة يتطلب فهم الأبعاد ومحدداتها، ويمكن تقسيم هذه المفاهيم الى أربعة ابعاد رئيسية وهي:

- أ. استبعاد العوائق القانونية والاجتماعية: أي تحديد هيكلية لتحليل لقوانين والتقاليد والأعراف التي تقيد المرأة من قدرتها على امتلاك الأصول او التعامل المالي في المستقبل ولمعالجة هذه العوائق ضرورة خلق بيئة تمكنها لاستخدام المالي.
- ب. المشاركة في إدارة الاعمال وسوق العمل: لا يقتصر هذا البعد مجرد العمل فقط بل يشمل تمكين المرأة من تأسيس إدارة خاصة او الانخراط في اعمال منتجة وذات قيمة مضافة في الاقتصاد الكلي. (خضرة وامال، 2022، 1067)
- ج. الحرية في اتخاذ القرارات المالية: يتيح ذلك قدرة المرأة على التحكم في اتخاذ القرار الاقتصادي والموارد المالية سواء على المستوى الاجتماعي او العائلي، مما يعزز من مكانتها الاجتماعية .
- د. الوصول الى الموارد المالية: لا يعتمد هذا البعد فقط ب حسابات الادخار وتوفير القرض، ولكن يشمل توفير أدوات مالية متنوعة مثل التامين لتمكن المرأة من تمويل مشاريع متوسطة وصغيرة، وهذا يحقق الاستقلالية المالية عن المرأة بشكل أفضل. (مصرف الخليج التجاري، 2024)

المبحث الثالث: الإطار التطبيقي للبحث

أولاً: وصف وتشخيص متغيرات البحث

يهدف هذا البحث إلى بيان العلاقة بين تطبيق السياسات الخاصة بالشمول المالي و تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة، لذلك كان لدينا متغيرات الشمول المالي بالأعتماد على ابعاده المختلفة، والتمكين الاقتصادي للمرأة بالاستعانة بمؤشرات قياسه بالاعتماد على الدراسات السابقة.

من هذا المنطلق تم الاعتماد على استمارة استبان تم اعدادها لغرض قياس الشمول المالي والتمكين الاقتصادي للمرأة في محافظة دهوك بالإضافة إلى تلك المعوقات والتحديات التي من الممكن ان تقف امام استفادة المرأة من تطبيق سياسات الشمول المالي، والحصول على التمكين الاقتصادي، وقد تم توزيع الاستمارة عن طريق (Google Form) على السيدات وتم الحصول على 228 ردود من مختلف المناطق في محافظة دهوك (دهوك، زاخو، عمادية، عقرة، سميل، شيخان)، وقد تم تصميم الاستمارة وفق مقياس (Likert) الخماسي المتدرج لتحديد إجابات أفراد العينة، بحيث تتراوح أوزان الإجابات من موافق بشدة (5) إلى موافق (4) وإلى محايد (3) إلى غير موافق (2) إلى غير موافق بشدة (1)، وذلك وفقاً لطبيعة كل محور من محاور الاستبان مما يمكن الحصول على ردود متصلة ولضمان إحداث توزيع طبيعي للبيانات حتى تقبل تطبيق الأساليب الأحصائية عليها.

ثانياً: تحليل البيانات الديمغرافية للدراسة الميدانية:

تشير البيانات إلى أن الفئة العمرية الأكثر تمثيلاً في مجتمع البحث هي فئة (30-39 سنة) بنسبة 40.4%، تليها فئة (40-49 سنة) بنسبة 36.8%، مما يعكس أن غالبية المشاركين ينتمون إلى الفئات الناضجة والفعالة اقتصادياً واجتماعياً، وهو ما يعزز موثوقية الآراء والبيانات التي تم جمعها. في المقابل، كانت نسبة فئة الشباب (20-29 سنة) محدودة حيث بلغت 12.7%، بينما لم تُسجل أي مشاركة من فئة أقل من 20 سنة، وهو ما قد يشير إلى ضعف مشاركة الفئات الأصغر سناً في سوق العمل واستخدام الوسائل المتعلقة بالشمول المالي. كما أن فئة (50-60 سنة) شكّلت فقط 10.1% من العينة، مما يدل على انخفاض مشاركة الفئات الأكبر سناً، والتي قد تعزى إلى التقاعد أو ضعف الاندماج في المجال البحث. يعكس هذا التوزيع أن العينة تميل إلى التركيز في الفئات العمرية الأكثر إنتاجاً ونشاطاً.

فيما أظهرت نتائج الجدول المتعلق بالحالة الاجتماعية لعينة البحث التي بلغ حجمها 228 مشاركة، أن الغالبية العظمى من المشاركات كنّ من المتزوجات بنسبة 64% (146 مشاركة)، تليهن غير المتزوجات بنسبة 31.6% (72 مشاركة)، بينما شكّلت كل من المطلقات والأرامل نسبة متساوية بلغت 2.2% (5 مشاركات لكل فئة). ويُشير هذا التوزيع إلى أن المتزوجات يمثلن الشريحة الأكبر ضمن العينة، أن انخفاض نسب الأرامل والمطلقات قد يرجع إلى التمثيل السكاني الحقيقي والتي يكون نسبة هذه الفئات قليلة مقارنة بالفئات الأخرى في مجتمع البحث.

كما يعكس توزيع المشاركات بحسب المستوى التعليمي أن أغلب العينة كانت من ذوات المؤهلات الأكاديمية العالية، حيث شكّلت حملة شهادة البكالوريوس النسبة الأكبر بـ 46.9% (107 مشاركة)، تليها فئة الدراسات العليا بنسبة 37.7% (86 مشاركة)، وهو ما يدل على أن العينة يغلب عليها الطابع التعليمي المتقدم. كما بلغت نسبة الحاصلات على شهادة الدبلوم 12.7% (29 مشاركة)، بينما كانت نسبة من لديهن مؤهل إعدادي أو متوسط منخفضة بلغت 2.6% (6 مشاركات)، ولم تسجل أي حالة لنساء غير متعلّقات.

يوضح الجدول الخاص بالوضع المهني لعينة الدراسة أن النسبة العظمى من المشاركات يعملن في القطاع الحكومي، حيث بلغ عددهن 197 امرأة بنسبة 86.4% من إجمالي العينة، مما يدل على هيمنة الوظائف الحكومية كمصدر رئيسي للتوظيف بين المشاركات. في المقابل، بلغت نسبة الموظفات في القطاع الخاص 6.6% (15 مشاركة)، وهي نسبة محدودة نسبياً، تعكس ضعف تمثيل هذا القطاع في سوق العمل المحلي للنساء. كما سجّلت فئة العاطلات عن العمل نسبة 5.7% (13 مشاركة)، بينما جاءت فئة صاحبات المشاريع الخاصة في أدنى مرتبة بنسبة 1.3% (3 مشاركات فقط)، وهو ما يشير إلى محدودية ريادة الأعمال النسوية ضمن العينة. ويُظهر هذا التوزيع غلبة الاعتماد على القطاع الحكومي في التوظيف، وهو أمر ينبغي الانتباه إليه عند تحليل نتائج الدراسة المرتبطة بالتمكين الاقتصادي أو فرص الوصول للخدمات المالية، إذ قد يؤثر القطاع المهني على مستوى الاستفادة من برامج الشمول المالي ومصادر الدخل.

الجدول (1) يوضح البيانات الديمغرافية لعينة البحث.

الخصائص	الفئة	العدد	النسبة
الفئة العمرية	أقل من 20 سنة	0	%0
	29-20	29	%12.7
	39-30	92	%40.4
	49-40	84	%36.8
	60-50	23	%10.1
	المجموع	228	%100
الحالة الاجتماعية	عزباء	72	31.6
	متزوجة	146	64
	أرملة	5	2.2
	مطلقة	5	2.2
	المجموع	228	%100
المستوى التعليمي	غير متعلم	0	%0
	اعدادية أو متوسطة	6	%2.6
	دبلوم	29	%12.7
	بكالوريوس	107	%46.9
	دراسات عليا	86	%37.7
	المجموع	228	%100
الوضع المهني	بدون عمل	13	%5.7
	موظف في القطاع الحكومي	197	%86.4
	موظف في القطاع الخاص	15	%6.6
	صاحبة مشروع خاص	3	%1.3
	المجموع	228	%100

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS

ثالثاً: صدق وثبات أداة البحث:

1. الصدق:

لحساب صدق أداة البحث تم حساب صدق الاتساق الداخلي بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي له الفقرة. وبين درجة كل محور من الاستبانة والدرجة الكلية لها. وقد جاءت النتائج على النحو الآتي:

تم استخدام معامل الارتباط Pearson Correlation لقياس الارتباط بين كل فقرة من فقرات المقاييس الثلاثة (الشمول المالي، التمكين الاقتصادي للمرأة، التحديات والمعوقات) وبين الدرجة الكلية للمقياس الذي تنتمي إليه الفقرة. يظهر الجدول (2) معاملات ارتباط درجات الفقرات بالدرجة الكلية لكل من محاور الاستبانة الثلاثة، وذلك للتحقق من صدق الاتساق الداخلي للأداة وقد بينت النتائج أن جميع معاملات الارتباط دالة إحصائياً عند مستوى 0.01 مما يشير إلى وجود ارتباط معنوي بين كل فقرة والمحور الذي تنتمي إليه، وقد بلغت درجة الارتباط الكلية لمقياس الشمول المالي 0.665^{**} ولمقياس التمكين الاقتصادي للمرأة 0.639^{**} في حين كانت درجة الارتباط لمقياس التحديات والمعوقات 0.508^{**} وهي جميعها ضمن الحدود المقبولة إحصائياً.

تعكس هذه النتائج درجة مناسبة من الاتساق الداخلي لكل مقياس، مما يدعم صدق الأداة المستخدمة في قياس الأبعاد المدروسة، وبالتالي يمكن القول إن فقرات الاستبانة قد صيغت بشكل فعال وأسهمت بشكل إيجابي في تمثيل المفاهيم المراد قياسها.

الجدول (2) يوضح قيم معاملات ارتباط درجة الفقرة بالدرجة الكلية لكل مقياس، وقيم معاملات ارتباط كل مقياس من الاستبانة والدرجة الكلية لها.

المحور الأول: الشمول المالي		المحور الثاني: التمكين الاقتصادي للمرأة		المحور الثالث: التحديات والمعوقات	
1	0.333	1	0.458	1	0.607
2	0.438	2	0.571	2	0.705
3	0.516	3	0.564	3	0.677
4	0.528	4	0.437	4	0.639
5	0.612	5	0.462	5	0.630
6	0.628	6	0.565	6	0.725
7	0.199	7	0.544	7	0.649
8	0.617	8	0.546	8	0.561
9	0.546	9	0.457		
10	0.362	10	0.534		
		11	0.202		
		12	0.576		
		13	0.498		
		14	0.555		
درجة الارتباط	0.665^{**}	درجة الارتباط	0.639^{**}	درجة الارتباط	0.508^{**}

الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS

2. اختبار الثبات

تعد هذه الطريقة إحدى أساليب الاتساق الداخلي، وتوفر لنا معادلة ألفا كرونباغ تقديراً مناسباً لثبات الأداء في معظم الحالات، حيث تعتمد على مدى اتساق أداء الفرد عبر فقرات الاختبار. إذ تعد قيم هذا المعامل مقبولة إحصائياً حينما تكون هذه القيم مساوية أو تزيد عن (0.60) وعلى وجه التحديد في البحوث الإنسانية، وبالنظر للجدول (3) عند تطبيق هذه المعادلة بلغ معامل الثبات لمقياس الشمول المالي (0.702) وهو يشير إلى مستوى جيد من الثبات. فيما بلغ معامل الثبات لمقياس التمكين الاقتصادي للمرأة 0.786 وكذلك بلغ معامل الثبات لمتغير التحديات والمعوقات 0.801 وهذا يشير أيضاً مستوى جيد من الثبات.

الجدول (3) معاملات الثبات لمتغيرات البحث وعباراتها

المتغير	كرونباخ ألفا	عدد العبارات
الشمول المالي	0.702	10
التمكين الاقتصادي للمرأة	0.786	14
التحديات والمعوقات	0.801	8

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج SPSS

3. اختبار الصدق التلازمي.

أ. تشخيص آراء المبحوثين تجاه متغير الشمول المالي

يتضح حسب المؤشر الكلي لوصف هذا المتغير ومن خلال عباراته المذكورة في الجدول (3) أن (55.8) من أفراد العينة متفقة على مضمون العبارات التي استخدمت في قياس هذا المتغير وجاءت النتائج بوسط حسابي (3.43) وانحراف معياري (0.956)، بينما بلغت نسبة عدم الاتفاق (21.9)، ونسبة المحايدین بلغت (22.1)، كما ويلاحظ من نتائج الوصف للعبارات كافة أن أعلى نسبة اتفاق كانت للعبارة (Q1.1) والتي تشير "أؤمن بأن امتلاك حساب مصرفي شخصي يُعد ضرورة لا غنى عنها لإدارة وضبط شؤوني المالية بكفاءة". وبلغت نسبة الاتفاق عليها (85.6) وبوسط حسابي بلغ (4.12) وانحراف معياري (0.804)، بشكل عام، يمكن القول أن هذه النتائج تشير إلى وجود توافق جيد بين أفراد العينة بشأن المتغير المدروس. وهذا يعزز من موثوقية النتائج ويشير إلى أن المؤشر الكلي للمتغير يستخدم بفعالية لقياس الظاهرة التي يمثلها بشكل دقيق وموحد بين أفراد العينة. وكما موضحة في الجدول (4) كالاتي:

الجدول (4) استجابة عينة الدراسة حول البعد (الشمول المالي)

ن	الاختبارات العبارة	التكرارات والنسب المئوية	لا أو أقل بشدة	لا أو أقل	محايد	أوافق	أوافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التباين	الترتيب
1	أؤمن بأن امتلاك حساب مصرفي شخصي يُعد ضرورة لا غنى عنها لإدارة وضبط شؤوني المالية بكفاءة.	ت %	2 0.9	9 3.9	22 9.6	121 53.1	74 32.5	4.12	0.804	أوافق	1
2	أحرص بشكل منتظم على استخدام خدمات السحب والإيداع المقدمة من المصارف.	ت %	2 0.9	12 5.3	49 21.5	132 57.9	33 14.5	3.80	0.782	أوافق	2
3	أجد أن المصارف توفر معلومات واضحة وكافية حول خدماتها بطريقة تسهل فهمها واتخاذ القرار بشأنها.	ت %	3 1.3	26 11.4	63 27.6	116 50.9	20 8.8	3.54	0.857	أوافق	3
4	أعتقد أن إمكانية الحصول على قرض مصرفي (شخصي أو تجاري) متاحة لي دون عوائق تُذكر.	ت %	15 6.6	71 31.1	65 28.5	64 28.1	13 5.7	2.95	1.042	أحياناً	9
5	أتمكن من التعامل مع التطبيقات المصرفية عبر الهاتف المحمول بسهولة ودون الحاجة إلى مساعدة.	ت %	8 3.5	37 16.2	45 19.7	113 49.6	25 11.0	3.48	1.004	أوافق	6
6	أمتلك معرفة وافية حول شروط وخيارات الادخار التي تقدمها المصارف.	ت %	10 4.4	50 21.9	61 26.8	92 40.4	15 6.6	3.23	1.007	أحياناً	8
7	أرى أن المصارف تميل إلى تفضيل الذكور على الإناث عند منح القروض المصرفية.	ت %	14 6.1	102 44.7	66 28.9	30 13.2	16 7.0	2.70	1.010	أحياناً	10
8	تتوفر فروع مصرفية قريبة من منطقتي، ما يسهل علي الوصول إلى الخدمات البنكية.	ت %	8 3.5	48 21.1	36 15.8	106 46.5	30 13.2	3.45	1.071	أوافق	7
9	أشعر بدرجة عالية من الأمان والثقة عند استخدام بطاقة السحب الآلي الخاصة بي.	ت %	8 3.5	35 15.4	42 18.4	113 49.6	30 13.2	3.54	1.017	أوافق	4
10	أفضل التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية على اللجوء إلى الأساليب التقليدية كالقروض العائلية أو الجمعيات.	ت %	3 1.3	38 16.7	57 25.0	98 43.0	32 14.0	3.52	0.973	أوافق	5
	المتوسط	%	3.2	18.7	22.1	43.2	12.6	3.43	0.956		
	المؤشر الكلي	%	21.9		22.1		55.8				

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

ب. تشخيص آراء المبحوثين تجاه التمكين الاقتصادي للمرأة

يظهر حسب المؤشر الكلي لوصف متغير التمكين الاقتصادي للمرأة ومن خلال عباراته المذكورة في الجدول (4) أن (60.8) من أفراد العينة متفقة على مضمون العبارات التي استخدمت في قياس هذا المتغير وجاءت هذه النتائج بوسط حسابي (3.53) وانحراف معياري (0.981)، بينما بلغت نسبة عدم الاتفاق (19.2)، ونسبة المحايد (19.8) كما ويلاحظ من نتائج الوصف للعبارات كافة أن أعلى نسبة اتفاق كانت للعبارة (Q21) والتي تشير "أتمتع بحرية كاملة في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية إنفاق دخلي الشخصي دون تدخل". وبلغت نسبة الاتفاق عليها (85.1) وبوسط حسابي بلغ (4.05) وانحراف معياري (0.882)، بشكل عام، يمكن القول أن هذه النتائج تشير إلى وجود توافق مقبول بين أفراد العينة بشأن المتغير المدروس، وهذا يعزز من موثوقية النتائج ويشير إلى أن المؤشر الكلي للمتغير يستخدم بفعالية لقياس الظاهرة التي يمثلها بشكل دقيق وموحد بين أفراد العينة وكما موضحة في الجدول (5)

الجدول (5) استجابة عينة الدراسة حول مقياس التمكين الاقتصادي للمرأة

ن	الاختبارات العبارة	التكرارات والنسب المئوية	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التنبؤ	الترتيب
1	أتمتع بحرية كاملة في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية إنفاق دخلي الشخصي دون تدخل.	ت %	1 0.4	22 9.6	11 4.8	125 54.8	69 30.3	4.05	0.882	أوافق	1
2	أملك القدرة على اتخاذ القرارات المستقلة بشأن عملي أو مشروعي الخاص دون الحاجة لموافقة الآخرين.	ت %	4 1.8	27 11.8	41 18.0	115 50.4	41 18.0	3.71	0.955	أوافق	5
3	أتحكم في دخلي بصورة كاملة دون اعتماد مالي على أفراد الأسرة.	ت %	3 1.3	40 17.5	33 14.5	98 43.0	54 23.7	3.70	1.057	أوافق	6
4	أشارك بفعالية في اتخاذ قرارات الأسرة المتعلقة بالمشتريات أو الاستثمارات.	ت %	1 0.4	15 6.6	29 12.7	136 59.6	47 20.6	3.93	0.797	أوافق	2
5	أمتلك فرصاً اقتصادية متساوية مع الرجل في المساهمة بدخل الأسرة.	ت %	5 2.2	29 12.7	37 16.2	111 48.7	46 20.2	3.72	0.998	أوافق	4
6	لدي إمكانية حقيقية للوصول إلى الموارد المالية كالفروض، وخطط الادخار، والدعم الحكومي.	ت %	10 4.4	54 23.7	78 34.2	75 32.9	11 4.8	3.10	0.983	محايد	14
7	أتمكن من امتلاك أصول اقتصادية مثل الأرض، العقارات، أو وسائل الإنتاج باسم شخصي.	ت %	11 4.8	53 23.2	40 17.5	101 44.3	23 10.1	3.32	1.085	محايد	10
8	يمكنني بسهولة الوصول إلى المعلومات الاقتصادية أو المالية مثل الاستثمارات أو التدريب المالي.	ت %	10 4.4	54 23.7	62 27.2	95 41.7	7 3.1	3.15	0.966	محايد	12
9	أسهم بشكل واضح في اتخاذ القرارات المالية داخل الأسرة.	ت %	2 0.9	13 5.7	33 14.5	140 61.4	40 17.5	3.89	0.786	أوافق	3
10	أتمكن من ادخار جزء من دخلي الشهري بشكل منتظم.	ت %	19 8.3	39 17.1	27 11.8	102 44.7	41 18.0	3.47	1.207	أوافق	9
11	أواجه قيوداً في الوصول إلى الفرص الاقتصادية بسبب جنسي.	ت %	11 4.8	63 27.6	60 26.3	79 34.6	15 6.6	3.11	1.036	محايد	13
12	أتعامل مع المؤسسات المالية (مثل البنوك أو الجمعيات) بسهولة ودون حواجز.	ت %	7 3.1	43 18.9	84 36.8	82 36.0	12 5.3	3.21	0.916	محايد	11
13	لدي وعي ومعرفة كافية بإدارة الأموال والمشاريع الصغيرة أو المتوسطة.	ت %	5 2.2	34 14.9	60 26.3	100 43.9	29 12.7	3.50	0.969	أوافق	8
14	أشعر بالأمان المالي حتى في غياب دعم الأسرة أو الزوج.	ت %	12 5.3	29 12.7	38 16.7	103 45.2	46 20.2	3.62	1.102	أوافق	7
	المتوسط							3.53	0.981		
	المؤشر الكلي	%	19.2		19.8		60.8				

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الاستبان ومخرجات برنامج SPSS

ج. تشخيص آراء المبحوثين تجاه التحديات والمعوقات التي تواجه التمكين الاقتصادي للمرأة

يتبين حسب المؤشر الكلي لوصف متغير المعوقات والتحديات ومن خلال عباراته المذكورة في الجدول (5) أن (61) من أفراد العينة متفقة على مضمون العبارات التي استخدمت في قياس متغير المعوقات والتحديات وجاءت هذه النتائج بوسط حسابي (3.59) وانحراف معياري (0.965)، بينما بلغت نسبة عدم الاتفاق (16.3)، ونسبة المحايد (22.2) كما ويلاحظ من نتائج الوصف للعبارات كافة أن أعلى نسبة اتفاق كانت للعبارة (Q37) والتي تشير "نقص حملات التوعية الموجه خصيصاً للنساء حول الشمو المالي يحد من معرفتهن وفرص استفادتهن". وبلغت نسبة الاتفاق عليها (70.2) وبوسط حسابي بلغ (3.77) وانحراف معياري (0.901)، بشكل عام، يمكن القول أن هذه النتائج تشير إلى وجود توافق مقبول بين أفراد العينة بشأن المتغير المدروس، وهذا يعزز من موثوقية النتائج ويشير إلى أن المؤشر الكلي للمتغير يستخدم بفعالية لقياس الظاهرة التي يمثلها بشكل دقيق وموحد بين أفراد العينة وكما موضحة في الجدول (6).

الجدول (6) استجابة عينة الدراسة حول مقياس التحديات والمعوقات

ن	الاختيارات العبارة	التكرارات والنسب المئوية	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التباين	الترتيب
1	ضعف الوعي المالي لدى النساء يحد بشكل كبير من استفادتهن من الخدمات المصرفية.	ت	8	32	421	117	29	3.56	0.998	أوافق	5
		%	3.5	14.0	18.4	51.3	12.7				
2	الأعراف الاجتماعية والتقاليد تعيق استفادة المرأة من فرص التمويل المصرفي.	ت	5	24	44	117	38	3.70	0.944	أوافق	3
		%	2.2	10.5	19.3	51.3	16.7				
3	وجود شروط وضمانات تعجيزية يجعل الحصول على القروض المصرفية صعباً بالنسبة للنساء.	ت	1	33	58	96	40	3.62	0.952	أوافق	4
		%	0.4	14.5	25.4	42.1	17.5				
4	ضعف الثقة في المؤسسات المالية في مناطق السكن يشكل عائقاً رئيسياً أمام التعامل المصرفي.	ت	0	25	54	98	51	3.77	0.921	أوافق	2
		%	0	11.0	23.7	40.0	22.4				
5	بعد المؤسسات المالية عن مناطق السكن يُعد عائقاً فعالاً في استفادة النساء من الخدمات المصرفية.	ت	5	44	58	91	30	3.43	1.015	أوافق	7
		%	2.2	19.3	25.4	39.9	13.2				
6	الثقافة المجتمعية السائدة لا تشجع النساء على الانخراط في التعاملات المصرفية.	ت	4	42	49	100	33	3.51	1.009	أوافق	6
		%	1.8	18.4	21.5	43.9	14.5				
7	نقص حملات التوعية الموجه خصيصاً للنساء حول الشمو المالي يحد من معرفتهن وفرص استفادتهن.	ت	4	18	46	118	42	3.77	0.901	أوافق	1
		%	1.8	7.9	20.2	51.8	18.4				
8	صعوبة استخدام التكنولوجيا المصرفية تشكل عائقاً كبيراً بالنسبة لي في العامل مع المصارف.	ت	4	49	54	99	22	3.38	0.983	محايد	8
		%	1.8	21.5	23.7	43.4	9.6				
	المتوسط	%	1.7	14.6	22.2	45.4	15.6	3.59	0.965		
	المؤشر الكلي	%		16.3	22.2		61				

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج الاستبان ومخرجات برنامج SPSS

رابعاً: العلاقة بين الشمول المالي والتمكين الاقتصادي للمرأة.

تشير نتائج اختبار معامل الارتباط سبيرمان (Spearman's rho) وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية وموجبة بين مقياس الشمول المالي و التمكين الاقتصادي للمرأة، إذ بلغت قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين (0.490)، وهي قيمة تشير إلى وجود علاقة ارتباط متوسطة القوة، كما أن مستوى الدلالة الإحصائية Sig.= 0.000 أقل من 0.01، مما يدل على أن هذه العلاقة ذات دلالة إحصائية

وبالتالي يمكن تفسير هذه العلاقة بأن زيادة مستويات الشمول المالي قد تسهم في تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة في محافظة دهوك، وهذا يتوافق مع ما تشير إليه النظرية الاقتصادية والتي تؤكد دور الخدمات المالية، مثل القروض والحسابات المصرفية، في تعزيز قدرة المرأة على تحقيق الاستقلال المالي واتخاذ قرارات اقتصادية.

الجدول (7) الارتباط بين الشمول المالي وتمكين الاقتصادي للمرأة

الشمول المالي للمرأة	التمكين الاقتصادي	
	**0.490	** P ≤ 0.01

المصدر: إعداد الباحثين استناداً إلى نتائج التحليل الإحصائي * P ≤ 0.05 (SPSS).

كما تشير هذه العلاقة أنه من المهم بناء سياسات تهدف إلى توسيع نطاق الشمول المالي لدى المرأة كوسيلة فعالة لتعزيز دورهن في الاقتصاد القومي، لا سيما في ظل التحديات والمعوقات الاقتصادية والاجتماعية التي قد تحد من فرص تمكين النساء.

على الرغم من وجود علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية بين متغيرات التمكين الاقتصادي للنساء والشمول المالي، إلا أن قوة هذه العلاقة كانت متوسطة فقط، وهذا يدل على أن الشمول المالي في حد ذاته لا يؤدي بشكل مباشر وكافي إلى تمكين المرأة اقتصادياً، بل يتأثر بسياقات وعوامل متعددة منها:

1. حداثة انتشار مفهوم الشمول المالي في المجتمع المحلي.

يعتبر مفهوم الشمول المالي من المفاهيم الحديثة نسبياً في (محافظة دهوك)، بسبب عدم انتشار هذه الثقافة بشكل واسع بين مختلف فئات المجتمع في المنطقة، وخاصة بين النساء. ولا تزال هناك فجوة في المعرفة والثقة باستخدام الأدوات المالية مثل المحافظ الإلكترونية والحسابات المصرفية، والقروض الصغيرة.

2. ضعف الوعي المالي والرمي:

يعاني الكثير من أهالي المحافظة وخاصة النساء من مشاكل مثل نقص الثقافة المالية، وهذا ما يحد من قدرتهن على الاستفادة الكاملة من الخدمات المصرفية والمالية المتاحة، كما أن المهارات الرقمية المحدودة لدى البعض قد تعيق استخدام الوسائل التكنولوجية المرتبطة بالشمول المالي مثل التطبيقات المصرفية أو الدفع الإلكتروني.

3. القيود الاجتماعية والعادات والتقاليد

لا تزال بعض القيود الثقافية والمجتمعية تشكل عائقاً أمام مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي بشكل فعال، وبالتالي حتى وإن توفرت خدمات وأدوات مالية، قد لا تتمكن النساء من الاستفادة منها أو استخدامها بحرية لأغراض اقتصادية إنتاجية.

4. الأوضاع الاقتصادية.

تشهد إقليم كردستان بما فيها محافظة دهوك أزمات مالية واقتصادية متكررة، من أبرزها تأخر أو انقطاع الرواتب، وضعف الفرص الاقتصادية، مما يقلل من قدرة الأفراد وخاصة النساء على التفاعل مع القطاع المالي الرسمي، فحتى إن توفرت خدمات مالية، فإن قدرة النساء على الاقتراض أو الادخار والاستثمار تظل محدودة في ظل عدم انتظام استلام الدخل وغياب الاستقرار المالي.

لذلك فإن العلاقة المتوسطة بين المتغيرات (الشمول المالي وتمكين المرأة الاقتصادي) في محافظة دهوك تفسر على أن أدوات وسياسات الشمول المالي ما زال في مراحله التأسيسية والانتقالية من النطاق النظري إلى التطبيق العملي، ويواجه تحديات ومعوقات متعددة تعيق قدرته على التأثير الكامل في حياة المرأة. لهذا السبب، فإن تعزيز هذه العلاقة يتطلب رفع الوعي المالي، كسر الحواجز الاجتماعية والثقافية، وتحسين الوضع الاقتصادي العام في المحافظة.

خامساً: أثر الشمول المالي في التمكين الاقتصادي للمرأة في محافظة دهوك

تبين نتائج تحليل البيانات الميدانية الموجودة في الجدول (8) وجود علاقة تأثير معنوية وذات دلالة إحصائية لمتغير الشمول المالي في التمكين الاقتصادي للمرأة إذ كانت قيمة مستوى الدلالة (0.000) وهي أقل بكثير من قيمة مستوى المعنوية الافتراضي للدراسة والبالغة (0.05)، ويتبين من قيمة معامل التحديد والبالغة (0.448) أن التمكين الاقتصادي للمرأة تفسر ما نسبته (44.8%) من التغير الذي يحصل في الشمول المالي، كما أن قيمة (B1) بلغت (0.472) وهي قيمة معنوية بدلالة قيمة (F) المحسوبة والبالغة (427.500) إذ كانت أكبر من قيمتها الجدولية والبالغة (4.64) وبدرجات حرية (226,1).

الجدول (8) العلاقة التأثيرية للشمول المالي في التمكين الاقتصادي للمرأة

التمكين الاقتصادي للمرأة						المتغير المعتمد
BO	B1	R ²	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية	مستوى المعنوية المحسوب	المتغير المستقل
0.477	0.472	0.448	64.697	4.25	0.000	الشمول المالي

المصدر: إعداد الباحثين استناداً إلى نتائج التحليل الإحصائي (SPSS). $P \leq 0.05$, $N = 228$

1. أظهرت نتائج الدراسة أن هناك توافقاً جيداً بين أفراد العينة حول مفهوم الشمول المالي، إذ بلغت نسبة الاتفاق (55.8%) وبمتوسط حسابي (3.43)، مما يعكس إدراكاً متنامياً لأهمية الخدمات المصرفية في إدارة الشؤون المالية.
2. العبارة الأكثر اتفاقاً كانت حول ضرورة امتلاك حساب مصرفي شخصي كوسيلة لإدارة الشؤون المالية بكفاءة، بنسبة (85.6%)، ما يشير إلى وعي نسبي بأهمية الأدوات المالية الرسمية.
3. ظهر أن هناك ضعفاً في بعض جوانب الشمول المالي، مثل صعوبة الحصول على القروض (وسط حسابي 2.95) وضعف المعرفة بشروط الادخار (3.23)، ما يعكس محدودية الاستفادة الكاملة من الخدمات المالية.
4. بالنسبة لمتغير التمكين الاقتصادي للمرأة، أظهرت النتائج أن (60.8%) من العينة تتفق على العبارات الخاصة بالتمكين الاقتصادي، بمتوسط حسابي (3.53)، ما يشير إلى مستوى مقبول من التمكين.
5. العبارة الأكثر اتفاقاً تمثلت في حرية المرأة في اتخاذ قرارات إنفاق دخلها بنسبة (85.1%)، ما يعكس وجود استقلالية مالية نسبية لدى النساء.
6. في المقابل، برزت معوقات أساسية أمام التمكين الاقتصادي، منها ضعف الوصول إلى الموارد المالية (3.10)، وصعوبة امتلاك الأصول الاقتصادية (3.32)، ما يشير إلى فجوة في تملك الأدوات الإنتاجية.
7. متغير المعوقات والتحديات بين أن (61%) من العينة تتفق على وجود عوائق حقيقية، بمتوسط (3.59)، أبرزها: ضعف الوعي المالي لدى النساء، وضعف الثقة بالمؤسسات المالية، والأعراف الاجتماعية.
8. أظهرت نتائج الارتباط وجود علاقة إيجابية متوسطة القوة (0.490) بين الشمول المالي والتمكين الاقتصادي للمرأة، وهي دالة إحصائياً عند مستوى (0.01).
9. قوة الارتباط المتوسطة تشير إلى أن الشمول المالي وحده غير كافٍ لتمكين المرأة اقتصادياً، بل يتأثر بعوامل اجتماعية وثقافية واقتصادية.
10. نتائج الانحدار أوضحت أن الشمول المالي يفسر (44.8%) من التغير في التمكين الاقتصادي للمرأة، مما يبرز أهميته، لكنه يحتاج إلى دعم بعوامل أخرى لتعزيز الأثر.
11. يمكن تفسير محدودية العلاقة بوجود ضعف الوعي المالي، القيود الاجتماعية، والأوضاع الاقتصادية غير المستقرة في محافظة دهوك.

ثانياً: المقترحات

1. رفع الوعي المالي لدى النساء عبر تنظيم برامج تدريبية وورش عمل لتعليم أساسيات الادخار، الاستثمار، وإدارة المشروعات الصغيرة.
2. تعزيز دور المؤسسات المالية في نشر الثقافة المصرفية، وتبسيط شروط القروض الصغيرة لتناسب احتياجات النساء.
3. إطلاق حملات توعية مصرفية موجهة خصيصاً للنساء، تركز على مزايا الحسابات المصرفية، القروض، وخدمات الادخار.
4. تحسين الوصول إلى الخدمات المالية عبر زيادة عدد الفروع المصرفية في المناطق السكنية، وتطوير الخدمات الرقمية سهلة الاستخدام.
5. تمكين المرأة من امتلاك الأصول الاقتصادية مثل العقارات والأراضي، عبر سياسات حكومية وتشريعات تضمن المساواة.
6. إطلاق مبادرات حكومية وخاصة لدعم المشروعات النسوية عبر التمويل الميسر والدعم الفني، بما يعزز استقلالهن الاقتصادي.
7. مواجهة المعوقات الثقافية والاجتماعية عبر حملات توعية مجتمعية تشجع على مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي الرسمي.
8. تعزيز الثقة بالمؤسسات المالية من خلال تحسين الشفافية وتقديم خدمات تتسم بالمصداقية والسهولة.
9. دمج التكنولوجيا المالية (FinTech) مثل المحافظ الإلكترونية والدفع عبر الهاتف لتسهيل وصول النساء للخدمات المالية.
10. إجراء دراسات مستقبلية لبحث أثر العوامل الاجتماعية والثقافية على العلاقة بين الشمول المالي وتمكين المرأة، بما يساعد على تطوير استراتيجيات أكثر شمولاً.

المصادر

أولاً: المصادر باللغة العربية.

1. منظمة الأمم المتحدة، (2025)، برنامج اهداف التنمية المستدامة.
2. البنك المركزي العراقي، (2025)، البنك المركزي العراقي يطلق الاستراتيجية الوطنية الأولى للشمول المالي، بغداد، العراق.
3. ورشة عمل في البنك المركزي العراقي، (2025)، الشمول المالي، بغداد، العراق.
4. مصرف الخليج التجاري، (2024)، تمكين المرأة ريادة الاعمال وتعزيز الشمول المالي، بغداد، العراق.
5. الشريف، مدور محمد، (2024)، دور واهمية الشمول المالي للتخفيف من حدة الفقر، مجلة اقتصاد المال والاعمال، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، المجلد الثامن، العدد الثاني، الجزائر.
6. البنك الدولي، (2022)، تقرير السنوي الشمول المالي يمثل عاملاً رئيسياً في الحد من الفقر وتعزيز الرخاء.
7. خضرة وامال، راشدي وهاشم، (2022)، قياس التمكين الاقتصادي للمرأة العربية من خلال مؤشر المرأة وانشطة الاعمال والقانون (2021)، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 5، العدد 1، الجزائر، الجزائر.
8. صندوق النقد الدولي، (2021)، المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
9. عوض، ايمان احمد احمد، (2021)، أثر الشمول المالي على تمكين المرأة في مصر، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، المجلد السابع، العدد الثاني عشر، الجزء الثاني، القاهرة، مصر.
10. سعدوني، محمد محروس، (2018)، الشمول المالي وأقره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة "دراسة تحليلية لواقع الدول العربية"، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، الإسكندرية، مصر.

11. Adera, T., &Abdisa, L. (2023). The causal effect of financial inclusion on women's empowerment in Ethiopia. *Economic Modelling*, 123, 106-119.
12. AFI, (2025), Alliance for Financial Inclusion, The world's leading organization on financial inclusion policy and regulation.
13. Ashraf, N., Karlan, D., & Yin, W. (2010). Deposit Collectors. *American Economic Review*, 100 (2), 504-508.
14. Demirgüç-Kunt, A., Klapper, L., Singer, D., Ansar, S., & Hess, J. (2022). The Global Findex Database 2021: Financial inclusion, digital payments, and resilience in the age of COVID-19. Washington, DC: World Bank.
15. Dupas, P., Karlan, D., Robinson, J., & Ubfal, D. (2018). Banking the unbanked? Evidence from three countries. *American Economic Journal: Applied Economic*, 10 (2), 257-297.
16. FinDev, (2025), <https://www.findevgateway.org/ar/financial-inclusion-arabic>
17. Haushofer, J., Roth, C., Shapiro, J., & Tavneet, S. (2025). Digital finance and women's empowerment: Evidence from Tanzania. *Journal of Development Economics*, 154, 102-118.
18. International Monetary Fund (2020), *Measuring Financial Access: 10 years of the IMF Financial Access Survey*, Washington, DC: International Monetary Fund.
19. Jedi, N. (2022). Financial inclusion and women's economic empowerment in Iraq: 2011-2021. *Journal of Middle Eastern Studies*, 18 (3), 45-67.
20. Kabeer, N. (1999). Resources, agency, achievements: Reflections on the measurement of women's empowerment. *Development and Change*, 30 (3), 435-464.
21. OECD. (2020). *Financial inclusion and consumer empowerment*. Paris: OECD Publishing.
22. Reis, Thereza Balliester, (2021) *What financial inclusion? A critical review*. SOAS Department of Economics Working Paper Series is published electronically by SOAS University of London, ISSN 1753-5816
23. rsaud& Thaffe, Ajax& Wrenford, (2023), *The state of financial inclusion research on developing countries*, Telfer School of Management, University of Ottawa, 55 Laurier Street, Ottawa, Ontario, K1N 6N5, Canada, journal homepage: www.journals.elsevier.com/transnational-corporations-review
24. Sarma, M. (2012). Index of financial inclusion – A measure of financial sector inclusiveness. *Berlin Working Papers on Money, Finance, Trade and Development*, 07/2012, 1–34.
25. United Nations Iraq, 2025, *UN Women and UNFPA Partner to Strengthen the Resilience of Women and Girls in Iraq*.
26. Women's World Banking. (2021). *Financial inclusion and women's economic empowerment: Evidence from 14 countries*. New York: Women's World Banking.
27. World Bank. (2018). *UFA2020 overview: Universal financial access by 2020*. Washington, DC: World Bank.
28. <https://ndf.gov.sa/ar/economic-empowerment-of-women/>